



منشور

إجراءات تذكيري رقم (2) لسنة 2021

بالأحرار إلى :-

- قانون الجمارك رقم 207 لسنة 2020
- اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم (10) لسنة 2006 .
- قرر وزير المالية رقم 256 لسنة 2015 .
- منشورات الإجراءات أرقام (13) ، (23) لسنة 2019 ، (28) لسنة 2020 .
- كتاب السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نافذة (MTS) الموجه للسيد الدكتور/ وزير المالية والمحال إلينا بتأشيرة السيد الأستاذ/ رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة المؤرخ في 2021/1/12 .
- وفي شأن المستندات الواجب تقديمها للإفراج عن البضائع الواردة والمصدرة ولحين تفعيل نظام (ACI) التسجيل المسبق للشحنات .

يوامحى الآتى :-

- نعيد التذكير بما جاء بقرار وزير المالية رقم 256 لسنة 2015 بشأن المستندات الواجب تقديمها للإفراج عن البضائع الواردة والمصدرة كما يلي :-
- **أولاً :- يجب أن يرفق بالبيان الجمركى المقدم عن البضائع الواردة المستندات الآتية :-**
- (1) أذن التسليم وبوليصة الشحن باستثناء الإفراج المسبق ، ويتم تسلمهما إلكترونياً .
- (2) الفاتورة التجارية التفصيلية ، وتغنى عن كشف العبوة فى حال أشتمالها على بيانات العبوة التفصيلية للبضائع الواردة .
- (3) مستند أثبات المنشأ حال المطالبة بأعفاء أو تفضيل جمركى أو أية حالات أخرى وفقاً لللائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير .
- **ثانياً :- يجب أن يرفق بالبيان الجمركى المقدم عن البضائع المصدرة المستندات الآتية :-**
- (1) الفاتورة التجارية التفصيلية ، وتغنى عن كشف العبوة فى حال أشتمالها على بيانات العبوة التفصيلية للبضائع المصدرة .
- (2) موافقة الجهة الرقابية المختصة للسلع الخاضعة لها .
- (3) أذن الشحن ، حال توفره ، ويتم تسلمه إلكترونياً .

- نعيد التذكير بقرار وزير المالية رقم 461 لسنة 2019 بأن تكون المستندات المقدمة للجمارك أصلية عدا الإفراج المسبق ، ويجوز قبول صور هذه المستندات والسير فى الإجراءات الجمركية المقررة على الا يتم الإفراج عن البضاعة الا بعد تقديم أصول تلك المستندات .

(بعدة)



(2)

• مع جواز قبول الفاتورة التجارية التفصيلية وتغنى عن كشف العبوة في حال اشتغالها على بيانات العبوة التفصيلية للبضائع الواردة والمصدرة .

• عدم المطالبة بتقديم شهادة المنشأ للسلع المقدم عنها فواتير متضمنة بلد المنشأ متى كانت صادرة من الشركات المنتجة أو صاحبه العلامات التجارية وذلك دون الإخلال بالقواعد المنظمة لتقديم مستند إثبات المنشأ في حال المطالبة بإعفاء أو تفضيل جمركي وفقا للاتفاقيات الدولية المنضمة إليها جمهورية مصر العربية

• يراعى في حاله سريان رقم القيد بسجل المتعاملين سواء للمستوردين أو المستخلصين فلا يتم المطالبة بتقديم أى مستند تم تقديمه عند القيد بهذا السجل .

للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة درءاً للمستنويين...

رئيس الإدارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية

{ نجوى جابر شحاته }

عند مدير عام
الإدارة العامة للسياسات والإجراءات

{ }

الإسكندرية في 19 / 1 / 2021
ملف/ عزة منشورات 2021 ص: 3